

فالتنوع الاقتصادي يُعد أساسياً لتحقيق اقتصاد مستدام، ويظهر أبرز قياس للعلاقة بين الاستدامة والتنوع الاقتصادي من خلال الدلالات الإحصائية التي ننبأ بالتحليلات القائمة على الإنتاجية والقدرة التنافسية، يعد التنوع الاقتصادي عملية تنمية مستدامة تضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، لأن عمليتها لا توسع نطاق الأنشطة الاقتصادية للإنتاج وتوزيع المنتجات فحسب، كما إن التنوع سيعزز القدرة على التكيف للاقتصاد، وهذا يساعدها على تجنب المخاطر المتعلقة بالاعتماد المفرط على الاقتصادات الأولية ذات التركيز العالي، ويدفعها نحو التحول إلى اقتصادات متنوعة، يلعب التنوع الاقتصادي دوراً في تحقيق التنمية المستدامة؛ بشكل حاسم حيث يعتبر كل من النفط والتجارة من القطاعات المحورية في توجيه الاقتصاد، مما يؤكد أهمية مساعي التنوع لتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل، وتعمل المزيد من الدول النامية على تنوع صادراتها لمساعدة اقتصاداتها على الازدهار، وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي (Miho)، ولتحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، لذا أصبح التنوع الاقتصادي استراتيجية حيوية للدول لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في ظل اعتمادها على قطاعات محدودة مثل النفط والغاز لتوليد الدخل، ويتمثل الربط المشترك بين الاقتصاد القوي المستدام والتنوع الاقتصادي في تقليل التقلبات الاقتصادية وتعزيز النشاط الاقتصادي الفعلي، بالإضافة إلى ذلك يشكل التنوع الاقتصادي دعامة قوية لمواجهة الصدمات غير المتوقعة مثل انخفاض أسعار النفط للدول المعتمدة على هذا القطاع (محرز وراشي،